AIJLLS |MARCH 2020 | VOL 4 ISSUE 9
مجلة اللسان الدولية / العدد التاسع (مارس 2020م/ 1441 هـ)
ISSN 2600-7398 الترقيم الدولي

الجملة الشرطية في تفسير البحر المحيط دراسة نحوية

Aljumlat Alshartiat Fi Tafsir Albahr Almuhit Dirasatan Nahwiatan

فراس عصام شهاب السامرائي

أ. المشارك.د.محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب أ. المشارك.د.عبد الواسع إسحاق ناصر الدين

كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية–ماليزيا

Mrfiras78@gmail.com

mohamed.salah@mediu.my abdul.wasiu@mediu.edu.my

ملخص البحث

يحاول هذا البحث الوقوف على رؤية أبي حيان للجملة الشرطية في القرآن الكريم من خلال تفسيره، ووفق ما عليه علماء النحو في أمر الجمل، وبيان مدى موافقته لما يرون، واختلافه معهم، وبيان أسباب الموافقة والاختلاف اعتمادا على نقاش أبي حيان لذلك في تفسيره بالدرجة الأساس، أو في كتبه النحوية، وكذلك عرض وجهة نظر موافقيه ومخالفيه، ومحاولة التوفيق بين تلك الآراء أو ترجيح بعضها على الآخر؛ وصولا إلى النتائج التي يطمح إليها البحث.

Abstract:

This research attempts to find out about Abu Hayyan's view of the conditional sentence in the Holy Qur'an through his interpretation, and according to what grammar scholars have in terms of the sentences, and to indicate the extent of his agreement with what they see, and his difference with them, and to explain the reasons for approval and difference depending on Abu Hayyan's discussion of this in his interpretation mainly. Or in his grammatical books, as well as presenting the point of view of his consents and dissenters, and trying to reconcile those views or outweigh each other; the way to the search results.

المبحث الأول: الجملة الشرطية، مفهوم وأحكام

لم يظهر مصطلح الجملة الشرطية عند النحاة مبكرا، بل ظهر مفهومه وبعض من أجزائه في كتبهم موزعا بين الجوازم، أو الحديث عن أدوات الشرط، فنجد عند الخليل مفهوم الجملة الشرطية منضويا تحت باب (تفسير إعراب جمل الجزم)،[1] ومن ثم نجد عند سيبويه (باب الجزاء)، و(الأسماء التي يجازى بها)،[2] ونجد المبرد يسير على النهج نفسه، إلا أنه استخدم مصطلح الشرط عند (باب المجازاة وحروفها) بقوله: "وهي تدخل للشرط"،[3] وقد عرّف الشرط بقوله: "وقوع شيء لوقوع

[1] انظر: الفراهيدي، **الجمل في النحو**، ط5، (ص: 211 وما بعدها).

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/82-79-69).

[3] المبرد، **المقتضب**، ط3، (2/46).

غيره"،[1] ومن ثم بدأ بتحديد أدواته، وذكر أحكام منه، وعلى هذا النهج سار من بعده من النحاة.[2]

ويتضح من كتب النحاة والأبواب التي ذكروا فيها هذا التركيب، أن الشرط مكون من طرفين هما: جملة الشرط، وجملة الجواب، ويربط بينهما أداة تسمى أداة الشرط.[3] ولابد من الوقوف عند هذه المكونات، وذكر أهم أحكامها لتكون مفتاحا للدخول إلى الجزء الثاني من هذا الفصل، ألا وهو الجملة الشرطية في تفسير البحر المحيط.

المطلب الأول: أدوات الشرط

وهي كما أُسلف ما يربط بين الشرط وجوابه، ويقسمها النحاة إلى أداوت جازمة، وأخرى غير جازمة، وعلى هذا الأساس سيذكرها الباحث.[4]

أولا– أداوت الشرط الجازمة:

أ– (إنْ): وهي أم باب الجزاء "، وهي تنقل زمن فعل الشرط وجوابه إلى المستقبل، ولو كان ما بعدها ماضيا فالأرجح أنها تفترض الوقوع في الزمن الماضي، ويكون ذلك خاصة مع (كان).[5]

ب– (إذما): وهي المؤلفة من (إذ) و (ما)، ولاتكون أداة شرط دون ضم (ما) إليها، وهي جازمة لفعل الشرط والجواب، ولم ترد في القرآن الكريم.[6]

ت– (مَنْ): وهي التي وضعت لما يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، وعادة ما تكون مبتدأً.[7]

ث– (ما): وهي لما لا يعقل.[8]

---

(1) المبرد، **المقتضب**، ط3، (46/2)، وانظر: ابن جني، **الخصائص**، ط4، (3/ 178).

(2) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (158/2)، وقد أفرد الزمخشري بابا في المفصل أسماه (الشرط) واستخدم مصطلح أداة الشرط، وتبعه في ذلك ابن هشام، انظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ط1، (ص: 439)، وابن هشام، **ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**،ط6، (ص: 86).

(3) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (1862/4).

(4) كان من التقسيمات لأدوات الشرط على أساس نوع الأداة (حرف–اسم)، ويجد الباحث هذا التقسيم بعيدا عن صلب هذه الدراسة؛ فما البحث بحاجة إليه هو تحديد هذه الأدوات، ومن ثم التطرق إلى تركيب الجملة الشرطية في تفسير البحر المحيط. انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (4/ 265).

(5) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (63/3)، وانظر: الخليل، **الجمل في النحو**، ط5، (ص: 215)، والمبرد، **المقتضب**، د.ط، (47/1)، و(2/ 50–46)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 191–190)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (4/ 264)، و(106/5)، وابن الحاجب، **الكافية في علم النحو**، ط1، (ص: 46)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 66).

(6) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 56–57)، والمبرد، **المقتضب**، د.ط،(47 /2)، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، (2/ 55)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (4/ 266)، وابن الحاجب، **الكافية في علم النحو**، ط1، (ص: 46)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 67)، و(4/ 72)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (1/ 106).

(7) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 69)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (2/ 1029)، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د.ط، (ص: 434)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 431)، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ط1، (2/ 399).

(8) انظر: المبرد، **المقتضب**، د.ط،(2/ 47)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (4/ 266)، وابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، د.ط، (ص: 271)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (1/ 215)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 398).

ج- (مهما): وتفيد الشرط لما لا يعقل.[1]

ح- (متى- أيان): وهما اسمان دالان على الزمان ضمنا معنى الشرط.[2]

خ- (أين- أنى-حيثما): وهي أسماء دالة على المكان ضمنت معنى الشرط.[3]

د- (أي): وتصلح للعاقل وغيره.[4]

ثانيا- أدوات الشرط غير الجازمة:

وهي كسابقتها الجازمة تربط بين جزئي الجملة الشرطية: (جملة الشرط وجملة الجواب)، إلا أنها لاتجزم أيّا من الجزئين، ومنها:

أ- (إذا): وهي ظرف لما يستقبل من الزمان تضمنت معنى الشر.[5]

ب- (لو): حرف شرط دال على الماضي ينفي وقوع ما يتلوه، أو يفيد امتناع وقوع جواب الشرط لامتناع وقوع الشرط في الماضي، وقد عبر عنه سيبويه بقوله: " لما كان سيقع لوقوع غيره".[6]

ت- (لولا): هي المركبة من (لو)، و(لا)، وبهذا ينقلب معنى (لو) السابقة؛ فهي حرف امتناع لوجود، أي أنها تعلق جواب الشرط في الماضي لوجود الاسم بعدها.[7]

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 59)، وانظر: المبرد، **المقتضب**، د.ط،(2/ 48)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 159)، وابن الوراق، **علل النحو**، ط1، (ص: 435)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (2/ 408)، وابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، د.ط، (ص: 275)، وابن الحاجب، **الكافية في علم النحو**، ط1، (ص: 46)، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط1، (ص: 609)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط 20 (4/ 27). ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 436-437).

(2) انظر: الجامي، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، د.ط، (80/2)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (71/4)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (1865/4)، وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، د.ط، (ص: 435-436)، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ط1، (398/2).

(3) انظر: المبرد، المقتضب، د.ط،(2/ 47-48)، وابن الوراق، **علل النحو**، ط1، (ص: 437)، و الجامي، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، د.ط، (80/2)، والفارسي، **الإيضاح العضدي**، ط1، (ص: 321)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (3/ 115)، وابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، د.ط، (ص: 275)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 70)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1886)، وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، د.ط، (ص: 436-437).

(4) انظر: المبرد، **المقتضب**، د.ط، (49/2)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 159)، والفارسي، **الإيضاح العضدي**، ط1، (ص: 321)، وابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، د.ط، (ص: 271-272)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (2/ 149)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 73)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (2/ 1038)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (3/ 143)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 107).

(5) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 61-60)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (3/ 178-177)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (3/ 120)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 81)

(6) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (4/ 224)، وانظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 211)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1898)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 95)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط 20 (4/ 47)، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1898).

(7) انظر: المبرد، **المقتضب**، د.ط،(3/ 77-76)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 220-211)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (1/ 241)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1904)، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط1، (ص: 597)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 359-361).

ث- (كلما): هي المكونة من (كل)، و(ما) المصدرية، وتفيد التكرار.[1]

ج- (لما): حرف وجوب لوجوب، أو وجود لوجود، وعبر عنه سيوبيه بقوله:"فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره".[2]

المطلب الثاني: فعل الشرط وفعل الجواب

هما ما يلي أداة الشرط، ويُعبر عن فعل الشرط بعض النحاة بجملة الشرط، وعليه يعتمد الجزء الثاني من الجملة الشرطية (فعل جواب الشرط)؛ وفعل الشرط وجوابه إما أن يكونا مضارعين نحو قوله تعالى: {وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ} [الأنفال: 19]، وهو الأصل، أو ماضيين نحو قوله تعالى: {وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا} [الإسراء: 8]، أو أن يكون الأول ماضيًا والآخر مضارعًا نحو قوله تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ} [الشورى: 20]، أو العكس وهو قليل في الاختيار.[3] ولا تكون جملة الشرط اسمية، بل فعلية، ولابد في فعل الشرط أن يكون خبريا، فلا يكون طلبيا ولا إنشائيا؛ فهو مفترض الوقوع ليبنى عليه ما بعده، وهو الجزاء الذي لايشترط فيه ذلك.[4]

وأما جملة الجواب فتكون اسمية وفعلية، وإذا كانت اسمية فلا بد لها من رابط يربطها بجملة الشرط، لأنها أصبحت كالمستقلة عنه،[5] والمختار هنا للربط الفاء، جاء في الكتاب: "وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك"؛[6] وذلك لأنها تفيد الاتباع، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، وكذا الحال إذا جاءت جملة الجواب طلبية أو إنشائية، نحو: (إن أتاك زيدٌ فأكْرِمْه)، أو كان فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى نحو: (إن أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ)؛ فالجزاء لايكون إلا للمستقبل.[7]وقد تنوب عن الفاء في الربط (إذا) الفجائية، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}.[8]

المطلب الثالث: الحذف في الجملة الشرطية

قد يحذف من الجملة الشرطية ما يدل على المحذوف؛ فتحذف الأداة، أو فعل الشرط، أو جواب الشرط، فمثال حذف الشرط قول الأحوص:

---

(1) انظر: سيوبيه، **الكتاب**، ط3، (3/ 102)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (1890 /4) ، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 267).

(2) سيوبيه، **الكتاب**، ط3، (4/ 234)، وانظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (3/ 179)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1896)، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط1، (ص: 594)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 369).

(3) انظر: ابن الوراق، **علل النحو**، ط1، (ص: 439)، والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 107-106)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (108/5)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 91-90)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (1886/4-1887)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط 20 (4/ 33-34)، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ط1، (2/ 401).

(4) الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 109-110)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (5/ 111).

(5) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (111/5).

(6) سيوبيه، **الكتاب**، ط3، (3/ 63)، وانظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ط1، (ص: 320-321)، وابن جني، **اللمع في العربية**، د.ط، (ص: 134)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1871)، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط1، (ص: 375-376)، وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، د.ط، (ص: 443).

(7) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (112/5-111).

(8) انظر: سيوبيه، **الكتاب**، ط3، (3/ 64)، والمبرد، **المقتضب**،د.ط، (2/ 58)، والفارسي، **الإيضاح العضدي**، ط1، (ص: 320)، وابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، د.ط، (ص: 219)، وابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (5/ 112)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 218).

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

أي وإن لا تطلقها. [1]

وقد يحذف الشرط مع الأداة، نحو قوله تعالى: {فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران: 31]، أي: فإن تتبعوني يحببكم الله، وهو مطرد بعد الطلب. ويحذف الجزاء إذا وجد ما يدل عليه أو ينوب عنه نحو: (هو ظالمٌ إن فعل)، أي: إن فعل فهو ظالم، ونحو: (والله إن جاءني زيد لأكرمته)؛ وذلك عندما يكون الشرط ماضيا لفظا.[2]

المطلب الرابع: اجتماع الشرط والقسم

قد يقع في الجملة الواحدة شرط وقسم؛ ويكون فيها جواب واحدا؛ استغناء به عن جواب الثاني، وهذا الجواب المذكور في الجملة يكون للمتقدم منهما، فمثاله في تقدم الشرط: (إن قام عمرو والله أكرمه)، ومثاله في تقدم القسم: (والله إن قام عمرو لأكرمنه). وهذا الحكم سار إن لم يتقدمهما ما يحتاج إلى خبر، فإن حصل ذلك جُعل الجواب للشرط، وحذف جواب القسم على كل حال؛ والعلة في ذلك أن القسم في الجملة للتأكيد.[3]

المبحث الثاني: الجملة الشرطية في تفسير البحر المحيط

المطلب الأول: قضايا عامة من الجملة الشرطية

المسألة الأولى: العامل في إذا الشرطية

قال تعالى:{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ} [البقرة: 13].

ذهب أبو حيان إلى أن عامل النصب في (إذا) هو فعل الشرط (قِيلَ)، خلافا للجمهور في كونه جواب الشرط؛ " فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها وإن قصرت عن عملها الجزم"،[4] وحجته في ذلك وقوع الفاء في جوابه التي تمنع عمله في (إذا)؛ فما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وكذلك جواز وقوع (إذا) الفجائية جوبا لـ (إذا) الشرطية؛ فتمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا} [يونس: 21]، وقوله تعالى: {وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ} [النور: 48]، وقوله تعالى: {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ } [الزمر: 45].[5]

---

(1) جمال، **شعر الأحوص الأنصاري**، ط2، (ص:238)، وانظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 80)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 848).

(2) ابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، د.ط، (ص: 221-222)، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، (2/ 60)، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط 20 (4/ 42)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 847-849).

(3) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (4/287-288) ، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط 20، (4/ 44)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (7/ 85).

(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (196/1)، وانظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، (1/ 200)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (1/ 27)، والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (3/ 189).

(5) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (196/1)، و(429/6)، و(415/7-414)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (316/7-315).

وقد ذهب إلى ذلك ابن الحاجب وذكر حجة فيه؛ فيقول: "لو كان العامل فيها جوابها لاستحال أن يقال: إذا أحسنت إليَّ اليوم أكرمتك غداً، لأن (إذا) ههنا عندهم ظرف للإكرام، وقد فُسّرَتْ بكونها غدا، وأضيفت عند هؤلاء إلى الإحسان الذي هو في اليوم، فيؤدي إلى أن تكون هي اليوم وغدا في الكلام باعتبار الشيء الواحد، وهو محال"[1] وعبر ابن هشام عن هذا الرأي بأنه قول المحققين.[2]

وحجة مَن يرى أن الجواب هو العامل بها: أن ما بعدها يكون مضافا إليها، ولا يعمل المضاف إليه بالمضاف، مردود؛ كونها تجزم في بعض الأحيان، وعندئذ لا تكون مضافة حتما.[3]وأضاف أبو حيان لما يقوي ما ذهب إليه دليل آخر في قوله تعالى: {وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا} [الأنبياء: 36]؛ إذ يقول: " وفي الجواب لإذا بإن وما النافيتين دليل واضح على أن إذا ليست معمولة للجواب، بل العامل فيها الفعل الذي يليها وليست مضافة للجملة، خلافا لأكثر النحاة".[4]وقد ذهب أبو حيان لمثل هذا في قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ} [النحل: 85].[5]ويرى الباحث أن الرأي ما ذهب إليه أبو حيان لتعاضد الأدلة التي ذُكرت على ذلك أمام كون الجملة بعد إذا مضافة إليها.

المسألة الثانية: دخول (حتى) على جملة إذا الشرطية

قال تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ } [الأنعام: 25].

ذكر أبو حيان أن (حتى) تدخل على الجمل (إذا) الشرطية كثيرا في القرآن الكريم، ويرى أن (حتى) هنا لاتجر (إذا)، أو شرطها، أو جزاءها، بل هي ابتدائية، وهذا رأي الجمهور،[6] وهي في الآية بمعنى الفاء أو (إلى أن)، أي : "فإذا جاؤُكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ... "،[7] أو "وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا، أي: منعناهم من فهم القران وتدبره؟ إلى أن يقولوا: إن هذا إلا أساطير الأولين في وقت مجيئهم مجادليك"؛[8] فالغاية لا تؤخذ إلا من جواب الشرط، لا من الشرط نفسه. وقرر أنه على هذين المعنيين يتخرج جميع التراكيب التي وردت في القرآن الكريم بصيغة (حتى إذا).[9]

ولابد أن يتقدم هذا التركيب كلام ظاهر أو مقدر كما ورد في الآيات من قوله تعالى: {فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا} [الكهف: 74]، وقوله تعالى: {آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: 96]،[10]

(1) ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، (1/ 132)، وانظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (3/ 189)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (7/ 316).

(2) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 131)

(3) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 131)، والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (3/ 189).

(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (4/290)، و(6/290).

(5) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (5/510).

(6) انظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (3/193)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 129).

(7) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (4/103).

(8) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (4/103).

(9) انظر: العكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط1، (1/168).

(10) انظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/14).

ولم يرتض ما جوَّزه الزمخشري، وأوجبه ابن مالك من القول بجر (حتى) لـ (إذا)، وعندها تكون (إذا) ظرفية لا شرطية؛ لتصبح مع ما بعدها في حكم المفرد؛ [1]ودليل أبو حيان في ذلك مجيء جواب لـ (إذا) في كل ما ورد على هذه الصيغة، وهذا يدل على أنها غير معمولة لما قبلها ولا مجرورة بحتى، فهي ظرف محض لاينجر مطلقا، وقد ذهب قبلهما إلى ذلك الزجاج، والأخفش، وابن درستويه.[2]

المسألة الثالثة: لايأتي جواب الشرط ماضيا لفظا ومعنى إلا على التقدير

قال تعالى: {يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} [البقرة: 269].

جوّز أبو حيان هنا أن يكون جواب الشرط المقترن بقد (فَقَدْ أُوتِيَ) ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وهنا سيكون هذا الجواب حقيقة، وقد ذهب إليه الزجاج، والنحاس، والهمذاني،[3] وجوّز أن يكون ماضي اللفظ والمعنى، ولابد هنا من تقدير جواب للشرط لانتفاء أن يكون (فَقَدْ أُوتِيَ) جوابا للشرط،[4] كما في قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} [فاطر: 4].

المسألة الرابعة: وقوع الجواب قبل الشرط زمنا

قال تعالى:{فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ } [هود: 57].

الملاحظ في الآية أن تولي المشركين–الشرط– جاء بعد إبلاغهم–الجواب–، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الجواب هو (فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ) وعلل صحة هذا الجواب بقوله: "لأن في إبلاغه إليهم رسالته تضمن ما يحل بهم من العذاب المستأصل، فكأنه قيل: فإن تتولوا استؤصلتم بالعذاب، ويدل على ذلك الجملة الخبرية وهي قوله: (ويستخلف ربي قوما غيركم)"،[5] وقد ذكر رأيا للزمخشري، وابن عطية، قريبا مما ذهب إليه.[6]

المسألة الخامسة: اتحاد الشرط والجواب في جملة الشرط

قال تعالى: {وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ} [الشعراء: 130].

أوّل أبو حيان فعل الشرط في الآية بـ (أَرَدْتُمُ الْبَطْشَ)؛ "لئلا يتحد الشرط وجوابه في الزمن"[7] ولم يجد الباحثُ أحدا من المعربين، أو النحاة أشار إلى ما أشار إليه أبو حيان –رحمه الله–

.

(1) انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (319/7).

(2) انظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (14/2)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (1411/3)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (319/7-320).والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط، (3/ 583)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 128).

(3) انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، (352/1) ، والنحاس، **إعراب القرآن**، ط1، (131/1)، والهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1، (587/1).

(4) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (335/2-334).

(5) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (234/5).

(6) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (234/5)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 404)، وابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (3/ 182).

(7) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (32/7).

المسألة السادسة: هل يقع الشرط لما يستحيل وقوعه؟

قال تعالى: {فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ } [يونس: 94].

رجح أبو حيان أن تكون (إنْ) في الآية شرطية وليست نافية كما نقل عن الحسن والحسين بن الفضل، وقد أجازه الزجاج،[1] وقد تقرر أن الشرطية " تدخل على الممكن وجوده، أو المحقق وجوده، المبهم زمان وقوعه كقوله تعالى: {أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ} [الأنبياء: 34]"،[2] لكن أبا حيان له رأي يضيفه إلى ما تقرر؛ ف (إنْ) الشرطية وإن كانت تقتضي تعليق شيء على شيء، فإنه لا يستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه، فقد يكون في المستحيل عقلا كقوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ} [الزخرف: 81]، فمحال أَنْ يكون له ولد، وهنا كذلك محال أن يكون محمد –صلى الله عليه وسلم– في شكّ، ومثله قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ} [الأنعام: 35]، إلا أن " وقوع إن للتعليق على المستحيل قليل، وهذه الاية من ذلك."[3]

وذكر أبو حيان أن هذا المعنى غفل عنه كثير من المفسرين والمعربين؛ فتأولوا الآية على وجوه ذكرها في تفسيره يطول بها المقام هنا.[4] وذهب النحاس، والزمخشري إلى أن الجواب قوله: (فَاسْأَلِ).[5] وقد أعاد أبو حيان الحديث عن دخول أداة الشرط على الممكن والممتنع عند قوله تعالى: {وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ} [الأنبياء: 29].[6]

المسألة السابعة: هل تقع الجملة الشرطية حالا؟

قال تعالى: {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ 175 وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [الأعراف: 175، 176].

نقل أبوحيان عن الزمخشري والعكبري أن الجملة الشرطية (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ) حال، أي (لاهثا). وهذا الوقوع يخرج الجملة الشرطية من مسارها، ومن ثم نقل عن بعض شراح المصباح أن هذا ليس على إطلاقة، بل لابد أن تكون الجملة الشرطية معطوف عليها ما يناقضها؛ وذلك على " معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله: {أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} [البقرة: 6]" وتترك الواو فيها. وكل هذه الشروط متحققة في الآية.[7]

---

(1) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (190/5)، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، (3/ 33)، وابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (3/ 142).

(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (190/5).

(3) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (190/5).

(4) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (191/5–190)، و الفراء، **معاني القرآن**، ط1، (1/ 479)، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، (2/ 315)، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، (8/ 382)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 370)، و ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (3/ 142).

(5) انظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 370)، والنحاس، **إعراب القرآن**، ط1، (2/ 157).

(6) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (286/6–285).

(7) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (423/4)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 178)، والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، (1/ 289)، وابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ط1، (ص: 261)، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، (2/ 278)

المسألة الثامنة: (إن) الشرطية لا تؤول بـ (إذا–إذ)، وتدخل على (كان) الماضية تأولا

قال تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [البقرة: 23].

ذهب أبو حيان إلى أن (إنْ) الشرطية هنا على بابها؛ فهي لا تكون بمعنى (إذا)؛ كون الآية تدل على أنهم في ريب حقيقة، وكون (إن) الشرطية إنما تدخل على ما هو ممكن، أو ما تحقق في زمان مبهم. وأسند أبو حيان رأيه هذا إلى المحققين، خلافا للمبرد ومَن وافقه من الكوفيين في زعم أن (كان) الماضية الناقصة مختلفة عن الأفعال الأخرى لقوتها؛ فلا تقلبها (إن) الشرطية إلى الاستقبال، وتبقى على دلالة الماضي هنا، أو إنها –على رأي الكوفيين أيضا– بمعنى (إذ) لأن (إنْ) مفيدة للشك–تعالى الله عنه.[1]

ويرى الباحث أن الصواب ما يراه الجمهور وأيّده أبو حيان من أن (كان) كغيرها من الأفعال؛ فلو قِيلَ بما قال به المبرد ومَن وافقه بجعل كونهم في ريب ماضيا، لكان المعنى–ظاهريا– مثل: (إِنْ كُنْتَ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ)، ولابد من تأويل الكلام ليستقيم؛ فلا تنافي بين كونهم في ريب ماضيا، و (إن) تعلق على كونهم في ريب مستقبلا؛ "لأن الماضي من الجائز أن يستدام، بأن يظهر لمعتقد الريب فيما مضى خلاف ذلك فيزول عنه الريب، فقيل: وإن كنتم، أي: وإن تكونوا في ريب، باستصحاب الحالة الماضية التي سبقت لكم، فأتوا، وهذا مثل من يقول لولده العاق له: إن كنت تعصيني فارحل عني، فمعناه: إن تكن في المستقبل تعصيني فارحل عني، لا يريد التعليق على الماضي".[2] وقد نفى الرضي احتمال الشك في (إن) كما قال الكوفيين لأن: "أمرهم في نفسه محتملا للأيمان وضده، وللارتياب وضده. لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى"؛[3]وبذا لايكون هناك داعٍ لحمل (إن) على معنى (إذا)، خصوصا وأن ترك الحروف والأدوات على دلالتها هو الأصل.

المسألة التاسعة : تقدير جواب الشرط لا تقديمه على فعل الشرط والأداة

قال تعالى: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [البقرة: 31].

ذهب أبو حيان إلى أن الجملة الشرطية في الآية (إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) محذوفة الجواب، ويدل على هذا المحذوف ما قبله (أَنْبِئُونِي)، ولايكون ما قبل الجملة الشرطية هو جواب الشرط، وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه، وجمهور البصريين، وهو خلاف ما ذهب إليه المبرد، والكوفيون، ومكي، وقد نقل كثير من المفسرين والمعربين عن المبرد وسيبويه عكس ذلك كالنحاس، وابن عطية، والصواب ما أثبته أبو حيان له وللكوفيين.[4]

(1) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (243/1)، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط1، (518/2)، والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 87)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 39).

(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (244/1).

(3) الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 87).

(4)انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (296/1)، وسيبويه، **الكتاب**، ط3، (66/3)، والمبرد، **المقتضب**، د.ط، (68/2)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 161)، والنحاس، إعراب القرآن، ط1، (44/1)، وابن جني، **الخصائص**، ط4،(390/2–389)، ومكي، **مشكل إعراب القرآن**، ط2، (1/ 105)، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (1/ 298)، وابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (1/ 121)، وأبوحيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1878)، والعكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط1، (1/ 24).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الراجح؛ فالأصل الذي تأتي عليه جملة الشرط أن تتقدم الأداة؛ إذ لها صدر الكلام، فلا يتقدمها ما تعمل فيه لفظا أو تقديرا، ثم يليها فعل الشرط ثم جوابه. وإذا تقدم ما يرتبط بجملة الشرط من جهة المعنى وحذف الجواب، فهو دليل عليه لا إياه، وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان في آيات كثر.[1]

المطلب الثاني: الالتفات إلى دلالة الجملة الشرطية في سياق الآية

المسألة الأولى: دلالة الجملة الشرطية بكليتها

قال تعالى: {فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [البقرة: 220].

توقف أبو حيان عند دلالة الجملتين: (إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ)، و(إِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ) من الآية، وكيف أبرزهما القرآن الكريم بصورة دقيقة دالة على المراد منهما، وما يترتب من حكم عليهما. فالجملة الأولى: جاءت مثبتة، منكّرة المبتدأ (إِصْلَاحٌ) لتتناول كل إصلاح، وجاء خبره (خَيْرٌ) الدال على تحصيل الثواب ليطلبه المسلم من الله تعالى. وأما الجملة الثانية —وهي المقصد– فقد جاءت شَرْطِيَّةً؛ لتدل على جواز المخالطة لا وجوبها، أو طلبها، أو ندبتها.[2]وهذا التفات دقيق منه –رحمه الله– في بيان دلالة الجملة القرآنية مهما كان نوعها.

وقد يبين أبو حيان دلالة الجملة الشرطية من خلال استخدامها في السياق القرآني دون غيرها كما في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ} [آل عمران: 100]؛ فقد بيّن أن الآية يراد بها النهي، ولكنه لم يأتِ بذلك؛ لأن هذا الفعل لم يقع منهم؛ فجاء بما يعبر عن هذا وهو صيغة الشرط.[3]

ومن الاهتمام بتعليل مجيء الجملة بصيغة الشرط قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ } [الأنعام: 25]، وقوله تعالى:{سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ} [الأعراف: 146]، وقوله تعالى:{وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ } [القمر: 2]؛ فقد بين أبو حيان أن الجمل: (وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا)–(وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا) أبرزت بصيغة الشرط لبيان أن هؤلاء المشركين حتى لو رأوا الآيات بجارحة النظر–إذ لم يعد ينفع معهم التعقل بالقلب ولا بالسمع– فلا يؤمنون، بل يزدادون كفرا وعنادا وعدواة، وجاءت الجمل بصيغة الشرط للدلالة على أنهم باقون على حالهم من الكفر، والعناد، والاستكبار مستقبلا، كما كانوا ماضيا.[4]

المسألة الثانية: دلالة جواب الشرط على المعنى

قال تعالى:{فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى} [البقرة: 256].

(1) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (419/1)، و(159/2)، و(199/2–198)، و(212/2)، و(33/3)، و(291/3)، و(423/3)، و(47/4)، و(329/4)، و(14/7)، و(146/7–145).

(2) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (171/2).

(3) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (17/3).

(4) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1 (102/4)، و (388/4–389)، و (171/8).

حدد أبو حيان أن جواب الشرط في الآية هو (فَقَدِ اسْتَمْسَكَ)، وعلل سبب مجيء هذا الجواب بصيغة الماضي المقترن بـ (قد) للدلالة على تحقق هذا الفعل؛ فهو مستقبل في المعنى لأنه جواب شرط، إلا أن مجيئه بهذه الصيغة يشعر بأن من يأتي بذلك (الكفر بالطاغوت والإيمان بالله) فقد وقع تمسكه بالعروة الوثقى وثبت؛ " وذلك للمبالغة في ترتيب الجزاء على الشرط، وأنه كائن لا محالة لا يمكن أن يتخلف عنه".[1]

ومن التفاته إلى دلالة الجواب في قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ} [التوبة: 58]؛ فجواب الشرط الأول (فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا) لايلزم رضاهم بعد العطاء مباشرة، بل قد يكون متأخرا، بخلاف جواب الشرط الثاني: (وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ) الذي جاء بـ (إذا) الفجائية؛ فسخطهم معاقب لحرمانهم من العطاء " لما جبلوا عليه من محبة الدنيا والشره في تحصيلها".[2]

المسألة الثالثة: دلالة الجملة الشرطية من خلال أداتها

قال تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 68].

يبين أبو حيان أن الجملة الشرطية الأولى في الآية (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ) قد جاءت بـ (إذا) التي هي للمحقق وقوعه؛ فقد كانوا يخوضون في آيات الله، وأما الشرط الثاني (وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) فقد جاء بـ (إن) لأنه غير محقق.[3]

وكذا الأمر في قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} [الأعراف: 131]؛ فالآية مشتملة على أداتين للشرط هما (إذا–إنْ)، وقد بين أبو حيان الفرق بين المجيئين؛ ففي ما تيقن وجوده، وهو الإحسان من الله الذي يشمل جميع البشر في كل الأحوال حتى الابتلاء منها، جاء بـ (إذا)، وفي ما قد يقع، وقد لا يقع، وهو إصابة السيئة، جاء بـ (إنْ)؛ فرحمة الله أوسع.[4]

المطلب الثالث: اجتماع الشرطين، واجتماع الشرط والقسم

توقف أبو حيان عند اجتماع الشرطين في الآيات القرآنية، وفصّل في كثير منها، كلٌّ وفق حالته، ومن هذه الاجتماعات:

أولا– اجتماع الشرطين

المسألة الأولى: اجتماع الشرطين وحذف جوابهما

قال تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} [البقرة: 180].

ذهب أبو حيان إلى أن الشرطين في الآية محذوف جوابهما، وهذا الكلام فيه تفصيل؛ فالتحقيق أن جواب الشرط الأول محذوف، وجواب الشرط الثاني محذوف دلَّ عليه جواب الشرط الأول، فيكون المحذوف دلَّ على محذوف، ولابد هنا من ترتيب الشرط وفقا للمعنى وإن كان بينهما تقديم وتأخير من جهة اللفظ؛ فالشرط الثاني شرط في الأول، والتقدير: " كتب الوصية على أحدكم إذا حضر الموت إن ترك خيرا فليوص، ودلَّ على هذا الجواب سياق الكلام"،[5] وهذا التقدير مبتعد عن معنى

(1) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (293/2).
(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (57/5).
(3) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (157/4).
(4) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (370/4)، و(445/4)، و(109/8).
(5) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (22/2).

(كُتِبَ) لأنه ماض، والشرطان مستقبلان، وهو ما ذهب إليه العكبري.[1]

وذكر آراء أخر في الشرطين هنا، قد تأول بعضها وردّ بعضها الآخر، ومن ذلك:

أ- أن يكون جواب الشرطين محذوف مقدر من معنى (كُتِبَ)، شرط أن يقصد به المستقبل ليتسق مع الشرط، ويجوز في هذه الحال أن تكون (إذا) ظرفا محضا لاشرطا؛ ليكون العامل فيها (كُتِبَ).[2]

ب- أَنْ يكون تقدير الكلام على حذف الفاء أَيْ: (فَعَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ)، أو(فَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ)، وقد ذهب إلى مثل هذا الأخفش،[3] ورد أبو حيان هذا الوجه لأن سيبويه حصره في الشعر، فضلا عن أن ذلك فيما كان فيه شرط واحد لاشرطين كما الآية، وكتاب الله مُنزَّه عن ذلك.[4]

المسألة الثانية: اجتماع الشرطين بجواب واحد

قال تعالى:{قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ 38 وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: 38، 39].

ذكر أبو حيان إلى أن جواب الشرط في (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ) هو (فَمَنْ تَبِعَ) وما بعده، وذكر أن كثيرا من المفسرين والمعربين ذهبوا إلى أن (مَنْ) شرطية جوابها (فَلَا خَوْفٌ)؛ لتكون الجملة الشرطية الثانية جوابا للشرطية الأولى.[5] أو يكون (فَلَا خَوْفٌ) جوابا للشرطين معا كما ذهب الكسائي، أو يكون الجواب محذوفا تقديره: (فَاتَّبِعُوهُ)؛ وذلك لدلالة (فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ) عليه، ونسبه إلى السَّجَاوِنْدِي.

إلا أن أبا حيان عاد ليرجح أن (مَنْ) موصولة لا شرطية؛ بدليل قسيم (مَنْ) (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا)، وعندها يكون (فَلَا خَوْفٌ) خبرٌ توفرت فيه شروط دخول الفاء عليه.[6]

ومن اجتماع الشرطين قوله تعالى:{يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (35) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (36)} [الأعراف: 35-36]، فقد ذكر أبو حيان أن جواب الشرط في الآية (إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ) هو (فَمَنِ اتَّقى)، وفصّل في (مَنْ) ولم يرجح أنها موصولة، فمحتمل أن تكون شرطية وجوابها (فَلَا خَوْفٌ)، وجملة الشرط الأخيرة جواب الشرط الأول في الآية،[7] ويحتمل أن تكون موصولة؛ فتكون هذه الجملة وما بعدها في الآية الثانية (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا...) جوابا للشرط الأول؛ " وكأنه قصد بالكلام التقسيم وجعل القسمان

(1) العكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط1، (79/1).

(2) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (22/2-23).

(3) الأخفش، **معاني القرآن**، ط1،(168 /1)

(4) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (23/2-24)، وسيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 65-64)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 133).

(5) انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، (7/ 202)، والنحاس، **إعراب القرآن**، ط1، (2/ 52)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 102).

(6) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (322/1).

(7) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (296/4)، وانظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (2/ 397-396).

جوابا للشرط أي: إما يأتينكم فالمتقون لا خوف عليهم، والمكذبون أصحاب النار ".[1]

ويرى الباحث أن المرجح الثاني، أي: أن يكون التقسيم الحاصل بين (فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ...)، و (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا...) هو جواب الشرط؛ ذلك لأن الخطاب جاء لكل بني آدم، والتفصيل الحاصل جاء بذكر الرسل في الشرط؛ فمن المنطقي أن يكون هذا التقسيم متعلقا بتصديق الرسل أو تكذيبهم، والله أعلم.

المسألة الثالثة: اجتماع الشرطين وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر على المحذوف

قال تعالى: {لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ} [الأنبياء: 17].

رجح أبو حيان أن الآية جمعت بين شرطين، وقد حذف جواب الثاني منهما لدلالة جواب الأول المذكور، والتقدير: " إن كنا فاعلين اتخذناه إن كنا ممن يفعل ذلك ولسنا ممن يفعله".[2] وقد ذهب الفرَّاء، والزجاج، وغيرهما إلى جواز أن تكون (إنْ) نافية.[3]

ومنه قوله تعالى: {وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ } [النمل: 92]، فقدر أبو حيان جوابا للشرط الثاني بدلالة جواب الشرط الأول الذي يمثل قسيما له ومقابلا: (مَنِ اهْتَدَى– مَنْ ضَلَّ)، والتقدير: " فمن اهتدى، به ووحد الله ونبيه وامن بما جاء به، فثمرة هدايته مختصة به. ومن ضل، فوبال إضلاله مختص به".[4]

وأجاز أبو حيان في الشرط الثاني أن يكون جوابه المذكور (فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ) شريطة أن يقدر له ضمير ليرتبط الجزاء بالشرط، والتقدير: (فقل إنما أنا من المنذرين له، ليس عليَّ إلا إنذاره، وأما هدايته فإلى الله).[5]

المسألة الرابعة: دلالة المتقدم على جواب الشرطين في التركيب الواحد

قال تعالى: {وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [هود: 34].

ذهب أبو حيان إلى أن الشرطين محذوف جوابهما ودلَّ عليه المتقدم قولُه تعالى: (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي)؛" وكأن التركيب: إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم، فلا ينفعكم نصحي"،[6]ومثله قوله تعالى: { وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا} [الأحزاب: 50]،[7] وفي مثل هذه التراكيب الشرطية يكون الشرط الثاني شرطا في الأول، متأخر لفظا، متقدم وقوعا، فالمتقدم متأخر، والمتأخر متقدم، ما لم يدلَّ دليل على الترتيب.[8]

(1) ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (2/ 396-397).

(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (280/6).

(3) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ط1، (2/ 200)، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، (3/ 387)، وابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، (4/ 77)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (2/ 913).

(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (96/6-97)، وانظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (3/ 390-389).

(5) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (97/6)، و القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، (13/ 246)

(6) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (220/5-219).

(7) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (220/5).

(8) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (220/5)، و(233/7).

ثانيا– اجتماع الشرط والقسم

هذا أحد الأبواب التي توقف عندها كثير من النحاة كما مرَّ في الجانب النظري، وقد توقف أبوحيان عند الجمل الشرطية التي جاءت على هذا النسق، ومنها:

المسألة الأولى: اجتماع الشرط والقسم وتحديد الجواب للمتقدم منهما

قال تعالى: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} [البقرة: 120]

ذهب أبو حيان إلى أن اللام في (وَلَئِنِ) هي اللام الموطئة للقسم، وهي تلك التي تشعر بقسم مقدر قبلها؛ وعليه فقد اختار أن يكون الجواب في الآية (مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) للقسم لا للشرط، فلو كان له لدخلت الفاء عليه، فضلا عن تقدم القسم على الشرط.[1]

ومثل هذا التركيب مثبتا قوله تعالى: {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ} [الروم: 51] وقد دخلت عليه اللام في الجواب موقع المستقبل والتقدير: (لَيَظَلُّنَّ).[2] وذكر أبو حيان أن من شروط حذف جواب الشرط هنا مجيء فعل الشرط ماضيا لفظا في غير الضرورة.[3] و(إن) في الآية على بابها لاتؤول بـ (لو) أو تنوب عنها، هذا ما ذهب إليه أبو حيان متبعا سيبويه فيه؛[4] خلافا لما ذهب إليه الفرَّاء هنا؛ إذ جعلها نائبة عن (لو)، ورأيه هذا نابع من جواز أن يكون الجواب للشرط دون القسم إذا تقدم، وهو خلاف مذهب جمهور البصريين؛ فيقول: "أجيبت (لئن) بما يجاب به (لو)، و(لو) في المعنى ماضية، و(لئن) مستقبلة، ولكن الفعل ظهر فيهما بفعل فأُجيبتا بجواب واحدٍ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها."[5] وتبعه الأخفش في ذلك،[6] وعلق عليه أبو حيان بقوله: " واستعمال (إن) بمعنى (لو) قليل، فلا ينبغي أن يحمل على ذلك، إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها".[7]

وحال الشرط الثاني: (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ) في الآية كسابقه،[8] ولايكون الجواب (إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ) للقسم والشرط لعلة المعنى واللفظ؛ فمن جهة المعنى فالاقتضاء مختلف بين القسم والشرط؛ فالقسم توكيد للجملة المقسم عليها، وهذا لايصلح أن يكون عاملا، بخلاف الشرط المقتضي العمل لتكون الجملة في موضع الجزم لقوة طلبه له. وأما من جهة اللفظ، فجلعها جوابا للقسم لايقتضي الربط، كما في الشرط الذي يقتضي الربط بالفاء هنا، ولايمكن عدُّ الجملة متضمنة للربط خاليةً منه في الوقت نفسه، وما قدمه أبو حيان من حجج في هذا الباب كاف لرد الرأي المخالف له.[9]

(1) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (539/1).
(2) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (605/1)، و(174/7).
(3) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (605/1).
(4) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ط3، (109/3-108)، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، (2/ 190)، والنحاس، **إعراب القرآن**، ط1، (1/ 84)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (1/ 125)، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، (2/ 161)، والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 462).
(5) الفراء، **معاني القرآن**، ط1، (1/ 84)
(6) الأخفش، **معاني القرآن**، ط1،(161 /1)
(7) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (605/1).
(8) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (608/1-607)
(9) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (460/3)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (615/1)، والهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1، (406/2)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (426/1).

ومثله أيضا قوله تعالى: {لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ} [المائدة: 28] وقوله تعالى: {وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ} [المؤمنون: 34]، وقوله تعالى: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [الجاثية: 25]، فلو كان الجواب للشرط لكان الجواب بالفاء في (مَا أَنَا بِبَاسِطٍ)، و (فإنكم إذاً لخاسرون)، و(مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ)،[1] وهذا فيه دليل على صحة ما ذهب إليه أبو حيان في الآيات كما أُسلف.

ومن الدلائل التي ذكرها أبو حيان في مثل هذه التراكيب، ما جاء في قوله تعالى: {قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } [الإسراء: 88]؛ فالجواب (لَا يَأْتُونَ) جاء مرفوعا، وفيه دليل على أنه للقسم المقدر لا للشرط المذكور، ومثله أيضا في مجيء الجواب مرفوعا قوله تعالى: {لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ} [الحشر: 12].[2]

وقد تخلو أداة الشرط من اللام الموطئة للقسم لتحلَّ محلَّها الواقعة في جواب القسم، كما في قوله تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [المائدة: 73]، وقوله تعالى: {قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [الأعراف: 23]، وقوله تعالى: {وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ} [الحشر: 11]، إلا أنه قرر أن الشائع في كلام العرب إثبات اللام المؤذنة بالقسم قبل أداة الشرط،[3] وقد تحذف هذه اللام بالكلية ويبقى الجواب للقسم –الدال عليه الواو؛ فالتقدير: (وَاللهِ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ) – لا للشرط كما في قوله تعالى: { وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: 121]، ردا على الحوفي الذي أجاز أن يكون الجواب للشرط على حذف الفاء، وهو ما لايجوز إلا ضرورة.[4] وقد شبه أبو حيان هذا التركيب بما سبقه من التراكيب القرآنية التي بدأت بـ (لئن) المشتملة على اللام الموطئة للقسم.[5]

ويعتقد الباحث أن الذي دفع أبو حيان لهذا التشبيه هو جعله الواو للقسم. وقد ذهب إلى رأي أبي حيان الرضيُّ والجاميُّ، في شرحهما لكافية ابن الحاجب،[6] وقال بقول الحوفيّ مكيٌّ، والعكبريُّ والهمذاني،[7] والرأي ما ذهب إليه أبو حيان؛ فهو يجنب القرآن الضرورة، وفي كل هذه المواطن ذهب أبو حيان إلى أن جواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم.[8]

أما في قوله تعالى: {لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ

(1) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (477/3)، و(373/6).
(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (75/6)، و(247/8).
(3) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (544/3)، و(282/4)، و(247/8).
(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (216/4–215)، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (4/ 1874–1786)، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (11/ 401)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 135)، والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط، (146/3).
(5) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (216/4)، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط4، (338/11)
(6) انظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 110)، والجامي، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، د.ط، (2/ 326).
(7) انظر: مكي، **مشكل إعراب القرآن**، ط2، (2/ 646)، العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (1/ 536)، و الهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1، (684/3)
(8) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (544/3)، (216–215/4)، (282/4).

لَكَاذِبُونَ} [التوبة: 42]، فقد اجتمع في هذه الآية قسم وشرط، وذهب أبو حيان في تحديد جواب الجملة الشرطية: (لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ) إلى ذكر رأيين هما:

أ- محذوف، والمذكور (لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ) هو جواب القسم قبله، جريا على قاعدة اجتماع القسم والشرط، إذا تقدم القسم، ونسبه إلى ابن عصفور.(1)

ب- مذكور، وهو (لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ)، ويكون جواب القسم الجملة الشرطية (لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ)، وهو اختيار ابن مالك.

إلا أنه لم يرجح أحدهما، ويرى الباحث أن تركيب الآية هنا مختلف عما سبق؛ فقد صرح بالقسم، والشرط جاء بالأداة (لو)، ويعتقد الباحث أن المرجح اختيار ابن مالك، وإن كان لايجري على قاعدة اجتماع الشرط والقسم؛ فالارتباط بين (لو اسْتَطَعْنَا)، و(لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ) ارتباط شديد التعلق، ولا مانع أن يكون القسم متسلطا على جملة الشرط بأكملها. غير أن أبا حيان لم يرتض أن يكون المذكور سادا مسد الجوابين (القسم والشرط) كما ذكر الزمخشري، وحمل كلامه " على أنه لما حذف جواب (لو)، ودل عليه جواب القسم، جُعِلَ كأنه سد مسد جواب القسم وجواب لو جميعا".(2)

المطلب الرابع: الرابط في الجملة الشرطية

المسألة الأولى: تقدير الرابط في الجملة الشرطية

إنَّ اسم الشرط غير الظرف ك (من-ما) لابد له في جوابه ضمير يعود عليه ليكون هناك ربط بينهما، وقد توقف أبو حيان عند هذه الجمل ومنها: قوله تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} [البقرة: 193]؛ فقد ذهب أبو حيان إلى أن جملة الجزاء في الآية يربطها بشرطها محذوف مقدر بـ (إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ مِنْهُمْ)، أو يكون ذلك من خلال العموم؛ فهم مندرجون في عموم الظالمين،(3) وهذا خاص بأولئك الذي انتهوا؛ فهناك قسم منهم لم ينته عن عدوانه وهم (الظالمين).(4) وإلى مثل ذلك التقدير ذهب أبو حيان في قوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} [البقرة: 197] فلابد من رابط بين (مَنْ) الشرطية،(5) في الآية و(فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، وليس في الجملة رابط ملفوظ به فوجب تقديره. وذهب أبو حيان إلى وجهين في المقدر: فإما أن يكون (ولاجدال منه)، أو يكون (في الحج منه أو له)، وقدَّره العكبري بـ (فلا رفث منه)، وتبعه ابن هشام في ذلك.(6)

وذكر أبو حيان رأيا للكوفين يقضي أن تكون الألف واللام في (فِي الْحَجِّ) نائبة عن الضمير (في حجه)، وبها يحصل الربط، وقد ذكره ابن هشام وأجازه،(7) وذكر أبو حيان أيضا رأيا آخر يرى

(1) انظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط4، (10/ 81)

(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (47/5)، وانظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 273)

(3) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (77/2)

(4) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ط1، (1/ 116)، والأخفش، **معاني القرآن**، ط1، (1/ 174)، والنحاس، **إعراب القرآن**، ط1، (1/ 99)، والعسكري، **الوجوه والنظائر**، ط1، (ص: 346)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (1/ 236).

(5) وعلى تقديرها موصولة كذلك هي بحاجة إلى رابط كما قُرِّرَ ونُقِلَ عنه في المتن، انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (100/2).

(6) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (100/2)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (161/1)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 659).

(7) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 659).

أن تكرار (فِي الْحَجِّ) جرى على عادة العرب في إقامة الظاهر مقام المضمر، وعلق عليه بقوله: " وهو في الاية أحسن لبعده من الأول، ولمجيئه في جملة غير الجملة الأولى، ولإزالة توهم أن يكون الضمير عائدا على: (من)، لا على: (الحج)، أي: في فارض الحج."[1]

ويرى الباحث أن تقدير الرابط الذي ذكره أبو حيان –وإن اختلفت تقديراته عنده وعند غيره– هو الرأي؛ كونه مفهوما من سياق الجملة.

ومن تقدير الرابط في الجملة الشرطية قوله تعالى: {وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ} [آل عمران: 19]، فقدره أبو حيان بـ (سَرِيعُ الْحِسَابِ لَهُ).[2]

ومن الربط بالعموم قوله تعالى: {وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ} [آل عمران: 97]؛ إذ يقول: " والرابط لها بجملة الشرط هو العموم الذي في قوله: عن العالمين إذ من كفر فهو مندرج تحت هذا العموم".[3]

ومنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [المائدة: 54]؛ فيقدر الرابط لفهم المعنى بـ (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ غَيْرِهِمْ، أَوْ مَكَانَهُمْ)،[4] ويعتقد الباحث أن أبا حيان كان يجدر به أن يقدر هذا الرابط بـ (غيركم–مكانكم)؛ ليكون هناك ربط لفظي بين ما سبق (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ) وبين المقدر للربط.

المطلب الخامس: الشرط والاستفهام

المسألة الأولى: دخول الاستفهام على الشرط

دخول الاستفهام على الشرط من المسائل التي ذكرها النحاة، فهناك مَن ذهب إلى أن هذا الدخول له تأثير على الشرط، كما قال يونس، وهناك من ذهب إلى أن هذا الدخول ليس له تأثير البتة كما ذهب إليه سيبويه، وقد تبع أبو حيان سيبويه في هذا الرأي في آيات منها:

قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} [آل عمران: 144]؛ فقد ذهب أبو حيان إلى أن الجملة الشرطية (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) جملة مكتملة الأجزاء، ودخول الهمزة عليها لاتغير من الشرط (إِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ)، وجزائه (انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) شيئا.[5]

وذكر أبو حيان أن يونس ذهب إلى أن الاستفهام داخل على (انْقَلَبْتُمْ)، وهو مقدم نية، وهو ماض بمعنى الاستقبال؛ لأنه مقيد بالموت أو القتل، وبهذا يكون جواب الشرط محذوفا ولابد من جعل الفعل الأول ماضيا ليتحقق تقدير الجواب. وهذا يقود إلى القول بأن همزة الاستفهام وقعت في غير موقعها؛ فالمعنى على هذا يكون (أَتَنْقَلِبُونَ عَلَى أَعْقَابِكُمْ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ؟). وعلق عليه أبو حيان: "ودخلت إن هنا على المحقق وليس من مظانها، لأنه أُورد مورد المشكوك فيه للتردد بين الموت والقتل، وتجويز قتله عند أكثر المخاطبين. ألا ترى إليهم حين سمعوا أنه قتل اضطربوا وفروا، وانقسموا إلى ثلاث فرق، ومن ثبت منهم

(1) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (100/2).

(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (427/2).وانظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، (1/ 387)، ومكي، **مشكل إعراب القرآن**، ط2، (1/ 153)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (1/ 248)، والهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1، (28/2).

(3) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (15/3).

(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (523/3)، والهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1،(457/2).

(5) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ط1، (182/1)، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (296/1).

فقاتل حتى قتل؟"،[1] وظاهر كلام أبي حيان أنه لا يوافق يونس في ما ذهب إليه، بل يوافق سيبويه فيها، وهي مسألة خلافية بين سيبويه ويونس؛ إذ يرى سيبويه أن حروف الاستفهام لاتغير من الشرط شيئا إذا دخلت عليه، جاء في الكتاب: " باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام وذلك قولك: أإن تأتني آتك. ولا تكتفي بمَن؛ لأنها حرف جزاء، ومتى مثلها؛ فمِن ثم أدخل عليه الألف، تقول: أمتى تشتمني أشتمك، وأمَن يفعل ذاك أزره؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عملَ بعضه في بعض فلم يغيَّره، وإنما الألف بمنزلة الواو، والفاء، ولا، ونحو ذلك، لا تغيَّر الكلام عن حاله، وليست كإذ، وهل وأشباههما. ألا ترى أنها تدخل على المجرور، والمنصوب، والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيره عن لفظ المستفهم".[2]

ويرى الباحث أن الرأي ما تبع فيه أبو حيان سيبويه بدليل قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ} [الأنبياء: 34]؛ فعلى مذهب يونس سيكون ما بعد الفاء مفسرا لما قبلها لو قِيلَ بتقدير الجزاء، والفاء مانعة لذلك،[3] فضلا عن المعنى الذي ذكره أبو حيان المترتب على قول يونس، وهو لايتسق مع معنى الآية سياقا.

المسألة الثانية: أداوت استفهام فيها معنى الشرط

ذكر أبو حيان مجموعة من الآيات وردت فيها أدوات استفهام أوّلها على الشرط لما تحمله من معنى، لكنها لاتعمل عمل الشرط من الجزم وغيره، ما استدعاه إلى تقدير يتطلبه هذا المعنى الذي كان يراه في تلك الآيات، ومن ذلك قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [آل عمران: 6]، إذ يقول عنها:" و(كيف)، هنا للجزاء، لكنها لا تجزم. ومفعول: يشاء، محذوف لفهم المعنى، التقدير: كيف يشاء أن يصوركم"،[4] وفعل الجزاء هنا محذوف لدلالة ما قبله عليه، مثل: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ)، فالتَّقْدِيرُ: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ).

ومثله قوله تعالى:{وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} [المائدة: 64]؛ فقد رد أبو حيان الْجَوْزِيَّ بجعل (كيف) للسؤال عن الحال، وجعلها منصوبة بالفعل بعدها (يَشَاءُ)؛ وقد ذهب إلى مثل هذا العكبري في الآية السابقة؛[5] فهي عند أبي حيان بمعنى الشرط، وجوابها محذوف يدل عليه ماقبله (يُنْفِقُ)، والتقدير (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ أَنْ يُنْفِقَ يُنْفِقُ)، نحو قولنا: (كَيْفَ تَشَاءُ أَنْ أَضْرِبَكَ أَضْرِبُكَ).[6] ومثله قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ} [الروم: 48].

وبهذا الذي ذهب إليه أبو حيان، فإن (كيف) لاتجزم كما لم تجزم في الاستفهام، وقد أجازه الكوفيون ومنعه سيبويه بقوله: "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي

(1) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (75/3).

(2) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 82).

(3) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (289/6)، والأخفش، **معاني القرآن**، ط1، (1/ 234)، والعكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط1، (151/1).

(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (395/2).

(5) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، د.ط، (1/ 237).

(6) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (535/3).

مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حالٍ تكن أكن."[1]

ومن أدوات الاستفهام التي لَمَحَ فيها أبو حيان الشرط (أنى) في قوله تعالى: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} [البقرة: 223]، وقد أطال الحديث فيها، ورفض أن تكون شرطا محضا، أو استفهاما محضا؛ فلو جعلت شرطية ستكون ظرف مكان، ما يبيح إتيان المرأة في غير القُبل، وهو ما حرم شرعا، وسيمتنع أن يعمل ما قبلها (فَأْتُوا) بها؛ لأنه معمول لفعل الشرط، كما أن الظرف الشرطي معمول له.[2]

أما جعلها استفهاما محضا، فهو ممتنع بنظر أبي حيان؛ فلو كانت كذلك ستكون مكتفية بما بعدها من فعل، أو اسم كما في قوله تعالى: {أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ} [آل عمران: 47]، و قوله تعالى: {أَنَّى لَكِ هَذَا} [آل عمران: 37]،[3] ولاتفتقر في مثل هذه المواضع إلى غير ذلك، بخلاف الآية التي البحث بصددها؛ إذ يظهر فيها افتقار (أَنَّى) وتعلقها بما قبلها، وسيمتنع على هذا أيضا عمل ما قبلها بها، بل ما بعدها.[4]وعلى كلا الوجهين لاتكون معمولة لما قبلها كما تبين.

ثم يعود أبو حيان ليبدي رأيه فيها فيقول: "والذي يظهر، والله أعلم، أنها تكون شرطا لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، وتكون قد جعلت فيها الأحوال، كجعل الظروف المكانية، وأجريت مجراها تشبيها للحال بالظرف المكاني".[5]

وبهذا يتضح أنه يقصد معنى الشرط لا الشرط المحض؛ فقد بيّن عدم صلاحيته في أعلاه، وهو أيضا يشبهها بـ (كَيْفَ) عندما خرجت عن الاستفهام إلى الشرط في آية المائدة التي مرت: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} [المائدة: 64] وجوابها محذوف يدل عليه ما قبله (فَأْتُوا)، والتقدير: (أَنَّى شِئْتُمْ فَأْتُوهُ) كَمَا حُذِفَ فِي: (اضْرِبْ زيدا أنى لقيته، فالتقدير أنى لقيته فَاضْرِبْهُ).

ورجح أبو حيان –بسبب معنى الشرطية التي لمحها في (أَنَّى)– أن يكون الفعل بعدها بين مجزوما؛ "لأنه قد استقر الجزم بها إذا كانت ظرفا صريحا، غاية ما في ذلك تشبيه الأحوال بالظروف، وبينهما علاقة واضحة، إذ كل منهما على معنى (في)، وهذا يختلف عما بعد (كيف)؛ فإنه لم يستقر فيها الجزم ومن أجاز الجزم بها، فإنما قاله بالقياس، والمحفوظ عن العرب الرفع في الفعل بعدها، حيث يقتضي جملة أخرى".[6]

المطلب السادس: الحذف في الجملة الشرطية

المسألة الأولى: حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه

قال تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [الأنعام: 40].

ذكر أبو حيان أقوالا في جواب الشرط في الآية (إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ)، منها:

أ- أن يكون (أَرَأَيْتَكُمْ)، وهذا لايجوز عند أبي حيان لتقدمه على الشرط كما مرَّ.

ب- أن يكون (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ) ونقل أن الزمخشري جوَّزه، كما ذهب إليه العكبري،[7] ولم يرتضه أبو

(1) وقد عبرابن مالك عنها بأنها شرطية في المعنى فحسب، وهو ما أُشير له بالشرطية غير المحضة.

(2) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (182/2).

(3) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (3/ 60)، وانظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، (4/ 70).

(4) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (182/2).

(5) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (182/2).

(6) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (182/2).

(7) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 22-23)، والعكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط1، (242/1).

حيان؛ "فجواب الشرط إذا كان استفهاما بالحرف لا يكون إلا بهل مقدما عليها الفاء نحو: إن قام زيد فهل تكرمه؟ ولا يجوز ذلك في الهمزة، لا تتقدم الفاء على الهمزة ولا تتأخر عنها، فلا يجوز: إن قام زيد فأتكرمه، ولا أفتكرمه، ولا أتكرمه، بل إذا جاء الاستفهام جوابا للشرط لم يكن إلا بما يصح وقوعه بعد الفاء لا قبلها، هكذا نقله الأخفش عن العرب".[1]

ت- أن يكون مَحْذُوفا يقدر بـ (مَنْ تَدْعُونَ)، ونسبه للزمخشري، وعلق عليه أبو حيان بقوله: " وإصلاحه بدخول الفاء أي فمن تدعون؟ لأن الجملة الاستفهامية إذا وقعت جوابا للشرط فلابد فيها من الفاء"،[2] أو مقدر بـ (دَعَوْتُمُ اللَّهَ) دلَّ عليه الاستفهام من قوله : (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ).

إلا أن أبا حيان لم يرَ أن يكون الجواب موجودا؛ وذلك لتقدمه وهو ما لايجوز على مذهب البصريين وهو منهم، ورجح أن يكون مقدرا، ولكنه لم يملْ إلى تلك التقديرات التي مرت؛ إذ يرى أن الجواب محذوف دل عليه (أَرَأَيْتَكُمْ)، وَتَقْدِيرُهُ : (إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه أتدعون غير الله لكشفه) "كما تقول: أخبرني عن زيد إن جاءك ما تصنع به؟ التقدير إن جاءك فأخبرني، فحذف الجواب لدلالة أخبرني عليه"،[3] وهو الرأي؛ جريا على قواعد العربية.

ومنه قوله تعالى: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ} [يوسف: 24]؛ فجواب (لولا) محذوف دلَّ عليه ما قبلها، وهي مثل قولهم: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ)، أي: (إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ)، إلا أن أبا حيان يعطي لهذه الآية خصوصية؛ لأنها تتعلق بالحديث عن يوسف عليه السلام وما حدث معه من امرأة العزيز؛ فيقول: " ولا يدل قوله: أنت ظالم على ثبوت الظلم، بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل"،[4] فلولا أن رأى البرهان لهمَّ بها؛ إذ يتعلق وجود الهمِّ بها بانتفاء وجود البرهان، إلا أنه رآه فانتفى.[5]

المسألة الثانية: حذف جواب الشرط لدلالة ما بعده عليه

قال تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: 56].

أورد أبو حيان احتمال حذف الجواب لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: (يَكُنْ مِنْ حِزْبِ اللَّهِ وَيَغْلِبْ)، وقدَّره ابن هشام بـ (يغلب)، وذكر أبو حيان احتمالية أن يكون من باب وضع الظاهر موضع المضمر، أي: (فَإِنَّهُمْ هُمُ الْغَالِبُونَ)، وهو ما ذهب إليه الزمخشري.[6]

ومنه أيضا قوله تعالى: {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ} [الأنفال: 38]، فلم يرتض أبو حيان أن يكون الجواب (فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ)، بل هو دليل عليه؛ " والتقدير: وإن يعودوا انتقمنا منهم وأهلكناهم فقد مضت سنة الأولين في أنا انتقمنا منهم وأهلكناهم بتكذيب أنبيائهم

(1) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (131/4)، وانظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، (4/ 113).
(2) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (131/4).
(3) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (131/4).
(4) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (295/5).
(5) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (295/5).
(6) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (525/3-526)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (649/1)، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (ص: 851).

وكفرهم".[1]ومنه أيضا قوله تعالى: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ} [التوبة: 40]؛ فقد ذهب أبو حيان إلى أن جواب الشرط في الآية محذوف وتقديره: (فَسَيَنْصُرُهُ)، دلَّ عليه (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ)، والغاية من هذا التقدير والذكر، أن المذكور حصل لنصر ماضٍ، والله سينصره مستقبلا كما نصره من قبلُ.[2]وأشار أبو حيان إلى مثل هذا الحالات في مواطن كثيرة.[3]

النتائج والتوصيات

1- يرى أبو حيان أنَّ عامل النصب في (إذا) هو فعل الشرط خلافا للجمهور في كونه جواب الشرط؛ فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها وإن قصرت عن عملها الجزم.
2- يرى أبو حيان أن (حتى) تدخل على الجمل (إذا) الشرطية كثيرا في القرآن الكريم، ويرى أن (حتى) لاتجر (إذا)، أو شرطها، أو جزاءها، بل هي ابتدائية، وهو رأي الجمهور.
3- لايأتي جواب الشرط ماضيا لفظا ومعنى إلا على التقدير.
4- وقوع الجواب قبل الشرط زمنا يكون من خلال المعنى.
5- لايتحد الشرط والجواب في جملة الشرط، وما جاء فلا بد من تأويله.
6- يقع الشرط لما يستحيل وقوعه، لكنه قليل.
7- لا تؤول (إنْ) الشرطية بـ (إذا–إذ)، وتدخل على (كان) الماضية تأويلا.
8- يرى أبو حيان تقدير جواب الشرط لا تقديمه على فعل الشرط والأداة.
9- يحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، لا أن يكون ما قبله هو الجواب، كما يحذف لدلالة ما بعده عليه، ودلالة السياق بشكل عام عليه.
10- قد يجتمع الشرطان ويحذف جوابهما، ويدلّ جواب المحذوف على الآخر، وقد يجتمع الشرطان بجواب واحد، ويجتمع الشرطان ويدلّ جواب أحدهما على الثاني المحذوف، وقد يدلّ المتقدم على جواب الشرطين في التركيب.
11- استعمال (إنْ) في الشرط بمعنى (لو) قليل، فلا ينبغي أن يحمل على ذلك، إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها.
12- يرى أبو حيان إلى أن اللام في (لَئِنِ) هي اللام الموطئة للقسم، وهي تلك التي تشعر بقسم مقدر قبلها؛ وعليه فقد اختار أن يكون الجواب في الآيات التي وردت في البحث للقسم لا للشرط، فلو كان له لدخلت الفاء عليه، فضلا عن تقدم القسم على الشرط، ولايسد الجواب المذكور القسم والشرط معا.
13- يرى أبو حيان أن دخول الاستفهام على الشرط ليس له تأثير البتة كما ذهب إليه سيبويه.

قائمة المصادر والمراجع:

Alquran Alkarim

1. Al'akhfash al'awsat , 'abu alhasan saeid bin museidat , maeani alquran , tahqiq hudana

(1) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (489/4)، وانظر: القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط3، (3/ 194).
(2) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (45/5)، والزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، (2/ 272)
(3) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ط1، (335/2) (113/5)، و(41/6)، و (137/7)، و(290/7).

mahmud qaraeat , t 1 , (alqahrt: maktabat alkhanijii , 1411 h / 1990 m).
2. Al'azhariu , khalid bin eabd allh bin 'abi bikr bin muhamad , sharah altasrih ealaa alnahw 'aw altasrih bimadmun fi alnahw , tahqiq muhamad basil euyun alsuwd , t 1 , (byruta-libnan: dar alkutub aleilmiat , 1421 h / 2000 m).
3. Albighdadi , eabd alqadir bin eumar , khizanat al'adab walab libab lisan alearab , tahqiq washarah eabd alsalam muhamad harun , t 4 , (alqahrt: maktabat alkhanijii , 1418 h / 1997 m).
4. Aleakbari , 'abu albaqa' eabd allah bin alhusayn bin eabd allh , 'iimla' ma mna bih alrahmini wujuh al'iierab walqarra'at fi jmye alquran , t 1 , (biurut- libnan: dar alkutub aleilmiat , 1399 h / 1979 m).
5. Aleakbariu , 'abu albaqa' eabd allah bin alhusayn bin eabd allh , allibab fi eall albina' wal'iierab , tahqiq eabd al'ilh alnubhan , t 1 , (dmshq: dar alfikr , 1416 ha / 1995 m).
6. Aleakbariu , 'abu albaqa' eabd allah bin alhusayn bin eabd allh , altabyan fi 'iierab alquran , tahqiq eali muhamad albjawi , da.t , (d.m , eisaa albabi alhalabii washurakah , d.t)
7. Aleaskari , 'abu hilal alhasan bin eabd allh bin sahl bin saeid bin yahyaa bin alwjan , alwujuh walnazayir , haqaqah waealaq ealayh muhamad euthman , t 1 , (alqahrt: maktabat althaqafat aldiyniat , 1428 h / 2007 m)
8. Alfarisiu , 'abu eali alhasan bin 'ahmad bin eabd alghafaar , al'iydanah aleadadiu , haqaqah waqadam lah hasan shadhili frhud , t 1 , (d.m , da.n , 1389 ha / 1969 m).
9. Alhumdhaniu , 'abu yusif muntajib aldiyn bin 'abi alez bin rashid , alkitab alfarid fi 'iierab alquran almajid , haqaq nususah wakharajih waealaq ealayh muhamad nizam aldiyn alftyh , t 1 (almadinat almunawarat , almamlakat alearabiat alsaeudyt: dar alzaman lilnashr waltawzie ,
10. Aljami , nur aldiyn eabd alruhmin , alfawayid aldiyayiyat sharah kafiat abn alhajib , dirasat 'usamatan th alrifaei , da.t , (bghdad-aleraq: wizarat al'awqaf walshuwuwn aldiyniat , 1403 h / 1983 m).
11. Alkhalil , 'abu eabd alruhmun alkhalil bin 'ahmad bin eamrw bin tamim , aljamal fi alnahw , tahqiq fakhar aldiyn qabawat , t 5 , (1416 ha / 1995 m).
12. Almaradi , 'abu muhamad badr aldiyn hasan bin qasim bin eabd allh bin eali , aljanaa alddani fi huruf almaeani , tahqiq fakhara aldiyn qubawat wamuhamad nadim fadil , t 1 , (byrut - lubnan: dar alkutub aleilmiat , 1413 h / 1992 m).
13. Almubarid , 'abu aleibaas muhamad bin yazid , almuqtadib , tahqiq muhamad eabdalkhaliq eadimat , da.t , (biruta-libnan: ealam alkutub , 1431 h / 2010 m).
14. Alqartabi , 'abu eabd allah muhamad bin 'ahmad bin 'abi bikr bin farih , aljamie yatahaqaq alquran , tahqiq 'ahmad albrdwni wa'iibrahim 'atfish , t 2 , (alqahrt: dar alkutub almisriat , 1384 h / 1964 m).
15. Alqazwiniu , 'abu almaeali jalal aldiyn muhamad bin eabd alruhmin bin eumar , alaydanah fi eulum albalaghat , tahqiq muhamad eabd almuneim khafajy , t 3 , (byuruta: dar aljil , da.ta).
16. Alsabban , 'abu alearafan muhamad bin eali , hashiat alsubban ealaa sharah al'ushmunii li'alfiat abn malik , t 1 , (birut- lubnan: dar alkutub aleilmiat , 1417 h / 1997 m).
17. Alsamin alhalbi , 'abu aleibaas shihab aldiyn 'ahmad bin yusif bin eabd alddayim , aldur almusawan fi eulum alkitab almaknun , tahqiq 'ahmad muhamad alkhirat , da.t , (dmashqu , dar alqalam , da.ta).
18. Al'undilsiu , 'abu hian muhamad bin yusif bin eali bin yusif , bahr almuhit fi altafsir , dirasatan watahqiq wataeliq eadil 'ahmad eabd almawjud waeali muhamad mueawad wakharun , t 1 , (byrut-lbnan: dar alkutub aleilmiat , 1413 h / 1993 m) .
19. Al'undilsiu , 'abu hian muhamad bin yusif bin eali bin yusif bin hian , altadhyil waltakmil fi sharah kitab altashil , tahqiq hasan hindawiin , t 1 , (dmshq: dar alqalam min 1 'iilaa 5 wabaqy al'ajza' dar knuz 'iishbilia , d.t)
20. Alzamkhashariu , 'abu alqasim jar allah mahmud bin eamrw bin 'ahmad , almufsil fi saneat al'iierab , tahqiq eali baw malaham , t 1 , (biurut: maktabat alhilal , 1413 h / 1993 m).
21. Alzamkhashariu , 'abu alqasim jar allah mahmud bin eamrw bin 'ahmad , alkishaf ean haqayiq ghawamid altanzil , t 3 , (birut: dar alkitab alearabii , 1407 h / 1987 m).
22. Ibn al'anbariu , kamal aldiyn eabd alruhmin bin muhamad bin eubayd allah , al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiin albsryiyn

walkufiiyn , t 1 , (syda-lbnan: almaktabat aleasriat , 1424 h / 2003 m).
23. Ibn alhajib , 'abu eamrw jamal aldiyn euthman bin eumar bin 'abiin bikr bin yunis , 'amali abn alhajib , dirasatan watahqiq fakhar salih sulayman qadarat , d.t , (al'ardn-birut: dar eammar -dar aljil , 1409 h / 1989 m) .
24. Ibn alhajib , jamal aldiyn bin euthman bin eumar bin 'abi bikr , alkafiat fi eilm alnahw , tahqiq salih eabd aleazim alshshaeir , t 1 , (alqahrt: maktabat aladab , 1431 h / 2010 m).
25. Ibn alkhashab , 'abu muhamad eabd allh bin 'ahmad bin 'ahmad bin 'ahmad almurtajil fi sharah aljamal , tahqiq wadirasat eali haydar , d.t , (dmashq: da.n , 1392 ha / 1972 m).
26. Ibn alsiraj , 'abu bakr muhamad bin alsiriyi bin sahl , al'usul fi alnahw , tahqiq eabd alhusayn alftli , t 3 , (byruta-libnan: muasasat alrisalat , 1417 ha / 1996 m).
27. Ibn alwiraq , 'abu alhasan muhamad bin eabd allh bin aleabbas , ealal alnahw , tahqiq mahmud jasim muhamad aldiruish , t , 1 (alryad- almumkilat alearabiat alsaeudiat: maktabat alrushd , 1420 h / 1999 m).
28. Ibn eaqil , eabd allah bin eabd alruhmin , sharah abn eaqil ealaa 'alfiat abn malik , tahqiq muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid , t 20 , (alqahrt: dar altrath- dar misr liltibaeti-seid jawdat alsahar washarakah , 1400 h / 1980 ma).
29. Ibn eatiat , 'abu muhamad eabd alhaq bin ghalib bin eabd alruhmin bin tamam , almuharir alwajiz fi tafsir alkitab aleaziz , tahqiq eabd alsalam eabd alshshafi muhamad t 1 , (birut: dar alkutub aleilmiat , 1422 h / 2001 m).
30. Ibn hisham , 'abu muhamad jamal aldiyn eabd allah bin yusif bin 'ahmad bin eabd allh , mghny allbyb ean kutib al'aearib , tahqiq mazin almubarak wamuhamad eali hamd allah , t 6 , (dmshq: dar alfikr , 1405 h / 1985 m).
31. Ibn hisham , 'abu muhamad jamal aldiyn eabd allah bin yusif bin 'ahmad bin eabd allh , takhlis alshawahid watalkhis alfawayid , tahqiq eabbas mustafaa alssalhy , t 1 , (biruta-libnan: dar alkitab alearabiu , 1406 h / 1986 m).
32. Ibn jiniy , 'abu alfath euthman , alkhasayis , t 4 , (alqahrt: alhayyat almisriat aleamat lilkitab , da.ta).
33. Ibn jiniy , 'abu alfath euthman , allame fi alearabiat , tahqiq fayiz faris , da.t , (alkuayt , dar alkutub althaqafiat , da.t).
34. Ibn malik , 'abu eabd allah jamal aldiyn muhamad bin eabd allh , sharah altashil , tahqiq eabd alruhmin alsyd wamuhamad bidawii almakhtun , t 1 , (d.m: hajar liltabaeat walnashr waltawzie wal'iielan , 1410 h / 1990 m).
35. Ibn yaeish , 'abu albaqa' yaeish bin eali bin yaeish abn 'abi alsaraya muhamad bin eali , sharah almufsil lilzamkhashari , qadam lah 'iimil badie yaequb , t 1 , (birut-libnan: dar alkutub aleilmiat , 1422 h / 2001 m).
36. jamal , eadil sulayman , shaear alahws al'ansarii , t 2 , (alqahrt: maktabat alkhanijii , 1411 h / 1990 m).
37. Maki , 'abu muhamad mki bin aby talab hammwsh bin muhamad bin mukhtar , mushakil 'iierab alquran , tahqiq hatim salih alddamin , t 2 , (biurut: muasasat alrisalat , 1405 h / 1985 m).
38. Siubwih , 'abu bashar eamrw bin euthman bin qanbir , alkitab , tahqiq eabd alsalam muhamad harun , t 3 , (alqahrt: maktabat alkhanijii , 1408 h / 1988 m).